الأمم المتحدة

A/HRC/20/25

الجمعية العامة

Distr.: General
5 April 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العشرون
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا

موجز

قدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، خلال السنوات الثلاث الأولى لولايتها، تقارير بشأن زياراتها القطرية إلى إكوادور، وزامبيا، وبنغلاديش، وفييت نام، وآيرلندا. وتقدِّم في هذا التقرير تقييماً نقدياً للتطورات ذات الصلة بالتوصيات التي قدمتها في تلك التقارير، كما تحلّل ما يواجهه المكلَّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من تحديات في سياق جهود المتابعة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-١٨	٣
	التحديات والفرص في سياق تقارير المتابعة	٦-١٨	٣
ثانياً –	إكوادور	١٩-٣٩	٧
	ألف– الإطار القانوني والمؤسسي	٢٤-٢٧	٨
	باء – الحماية الاجتماعية	٢٨-٣٣	٩
	جيم– وضع الأشخاص المعرضين للفقر	٣٤-٣٩	١٠
ثالثاً –	زامبيا	٤٠-٦٠	١٢
	ألف– الإطار القانوني والمؤسسي	٤٣-٤٦	١٢
	باء – الحماية الاجتماعية	٤٧-٥١	١٣
	جيم– وضع الفئات المعرضة للفقر	٥٢-٥٩	١٤
	دال – الفساد	٦٠	١٦
رابعاً –	بنغلاديش	٦١-٧٤	١٦
	ألف– الإطار القانوني والمؤسسي	٦٤-٦٥	١٧
	باء – وضع الفئات المعرضة للفقر	٦٦-٦٨	١٧
	جيم– الحماية الاجتماعية	٦٩-٧٢	١٨
	دال – الفساد	٧٣-٧٤	١٩
خامساً –	فييت نام	٧٥-٩١	٢٠
	ألف– الإطار القانوني والمؤسسي	٧٩-٨٠	٢١
	باء – وضع الفئات المعرضة للفقر	٨١-٨٥	٢١
	جيم– الحماية الاجتماعية	٨٦-٩١	٢٢
سادساً –	آيرلندا	٩٢-١٠٨	٢٣
	ألف– الإطار القانوني والمؤسسي	٩٤-٩٥	٢٤
	باء – آثار تعديلات الميزانية	٩٦-١٠٠	٢٤
	جيم– الحماية الاجتماعية	١٠١-١٠٢	٢٥
	دال – وضع الفئات المعرضة للفقر	١٠٣-١٠٨	٢٦
سابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	١٠٩-١١٤	٢٨

أولاً- مقدمة[1]

١- قررت المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، السيدة ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا، عَقِب تمديد ولايتها في حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/١٧)، تكريس هذا التقرير لمتابعة التوصيات التي قدمتها في تقاريرها عن البعثات القطرية خلال السنوات الثلاث الأولى لولايتها.

٢- ركَّزت المقررة الخاصة عملها المواضيعي، منذ تعيينها في عام ٢٠٠٨، على جملة أمور، منها النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء برامج الحماية الاجتماعية؛ وآثار الأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين وتدابير الإنعاش اللاحقة على مَن يعيشون في فقر مدقع؛ وتكاثر القوانين واللوائح والممارسات التي تُنزل العقاب بمن يعيشون في فقر مدقع[2].

٣- وقد قامت المقررة الخاصة بزيارات رسمية إلى إكوادور، وزامبيا، وبنغلاديش، وفييت نام، وآيرلندا، وتيمور - ليشتي، وباراغواي، تناولت خلالها وضع الأشخاص الأشد تعرضاً للفقر والاستبعاد الاجتماعي، كالنساء، والأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال المهاجرين، واللاجئين وملتمسي اللجوء، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وفي إطار تقييم جهود الدول الرامية إلى تخفيف الفقر وفقاً لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أولت المقررة الخاصة اهتماماً خاصاً للمسائل التي تناولتها في تقاريرها المواضيعية.

٤- والغرض من هذا التقرير هو تقديم تقييم نقدي للتطورات المتعلقة بتنفيذ التوصيات المقدَّمة في سياق الزيارات القطرية، مع تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها المكلَّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في إعداد تقارير المتابعة.

٥- وتُعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لمجموعة كبيرة من الجهات الفاعِلة، منها الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى الأفراد الذين يعيشون في الفقر، الذين شاركوا مشاركة فعالة في الأعمال المُنفذة في إطار الولاية وقدموا الدعم لها.

التحديات والفرص في سياق تقارير المتابعة

٦- يجري حالياً نقاش مهم حول تحسين عملية متابعة استجابة الدول لتوصيات آليات حقوق الإنسان وملاحظاتها. ولا توجد حالياً على المستوى الدولي أي آلية مؤسسية يمكن من

---

(١) جرت زيارة المواقع الشبكية المذكورة لآخر مرة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٢) للاطلاع على التقارير المواضيعية للمقررة الخاصة انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/AnnualReports.aspx.

خلالها قياس أثر التوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة. وقد وضعت عدة إجراءات خاصة أسلوباً منهجياً لتقييم أثر التوصيات المقدمة في سياق الزيارات القطرية، في حين أجرت إجراءات خاصة أخرى هذه التقييمات على أساس أقل منهجية. فمثلاً، قام بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بزيارات لمتابعة الزيارات السابقة التي جرت في إطار ولايتهم إلى نفس البلد. وكانت هذه الزيارات مهمة لتسليط الضوء على الشواغل الجارية المتعلقة بحقوق الإنسان ولتقييم تنفيذ التوصيات[٣]. وأعدت إجراءات خاصة أخرى تقارير متابعة على أساس المعلومات التي طلبتها من الدول المعنية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني[٤]. غير أن قيود الموارد المالية والبشرية تمنع معظم المكلَّفين بالولايات من القيام بزيارات متكررة إلى الدول أو من إجراء أعمال متابعة أخرى.

٧- وليس من قبيل المبالغة تأكيد أهمية متابعة توصيات البعثات القطرية. فزيارات المتابعة هي أفضل الطرق لإجراء تقييم في الموقع للتطورات التي حدثت في البلد فيما يتعلق بالتوصيات السابقة المقدمة. غير أنه في ضوء القيود المالية التي تحصر عدد البعثات التي يمكن لكل مكلَّف بولاية خاصة القيام بها في زيارتين في كل عام، قررت المقررة الخاصة استخدام الموارد المتاحة لاستطلاع البلدان التي لم تسبق زيارتها في إطار الولاية.

٨- وبغية تنفيذ مبادرة المتابعة، استخدمت المقررة الخاصة البديل الأكثر جدوى، الذي استطلعه بالفعل بعض المكلفين بولايات، وهو الطلب إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين تقديم معلومات بشأن ما قدمته المقررة الخاصة من توصيات عَقِب زياراتها القطرية.

٩- ولتيسير عملية التقييم، أرسلت المقررة الخاصة استبياناً مفصلاً خاصاً بكل بلد إلى حكومات إكوادور وآيرلندا وبنغلاديش وزامبيا وفييت نام[٥] طلبت فيه معلومات محددة بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ توصياتها والتحديات ذات الصلة. وتود المقررة الخاصة

---

(٣) على سبيل المثال، قام المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بزيارتي متابعة إلى غواتيمالا في عام ٢٠٠٩ (A/HRC/13/33/Add.4) والبرازيل في عام ٢٠١٠ (A/HRC/13/33/Add.6). وللاطلاع على أمثلة أخرى، انظر مذكرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الممارسات الأخيرة لمتابعة أنشطة الإجراءات الخاصة، وهي المذكرة التي قُدمت في الاجتماع السنوي السابع عشر للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، الفقرة ١١.

(٤) انظر تقارير المتابعة التي أعدها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (A/HRC/17/28/Add.6)؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (A/HRC/13/39/Add.6)؛ والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق (A/HRC/10/7/Add.2 وA/HRC/13/20/Add.2).

(٥) التقريران المتعلقان بتيمور - ليشتي وباراغواي يقدمان كإضافة لهذا التقرير (انظر A/HRC/20/25/Add.1 وAdd.2)، وهما لم يُدرجا في هذا التحليل.

أن تعرب عن تقديرها لحكومتي فييت نام وإكوادور لإجابتهما على الاستبيان ولحوارهما المتواصل معها.

١٠- ويمثِّل عدم إجابة حكومات زامبيا وبنغلاديش وآيرلندا على الاستبيان أحد العوائق الرئيسية أمام تقييم التطورات التي حدثت بعد الزيارات القطرية. كما تأثر نطاق وعمق الاستعراض الحالي تأثراً كبيراً في بعض الحالات بعدم توافر معلومات متاحة للجميع بشأن السياسات الحكومية وبعدم وجود بيانات حديثة مصنَّفة بشأن وضع المعرضين للفقر في مختلف البلدان.

١١- ووُجهت أيضاً طلبات للحصول على معلومات إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة ذات الصلة. وقد تفاوتت إجابات هذه الجهات تفاوتاً كبيراً من حيث مستوى المشاركة، ونطاق وعمق المعلومات المقدمة، والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعِلة، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب.

١٢- وتوجد مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في ثلاثة من البلدان موضوع الدراسة (هي إكوادور وزامبيا وآيرلندا). ورغم وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست ضمن ولايتها. ومع ذلك، لم تُقدَّم معلومات شاملة إلا من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في آيرلندا. وأدت أيضاً وكالات الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تقديم البيانات وإجراء تحليل لكل بلد من البلدان، وفي تيسير الحصول على المعلومات التي لا يسهُل الحصول عليها بطرق أخرى.

١٣- وأدت منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في تخطيط الزيارات وجمع المعلومات وزيارة المجتمعات المحلية في إطار الزيارات، وفي نشر تقارير الزيارات القطرية. وفي بعض البلدان، أدت جهود الدعوة الرامية إلى تعزيز الوعي بالتوصيات المقدمة في إطار الزيارات القطرية دوراً محورياً في التقدم المحرز. ومع ذلك، تفاوت مستوى مشاركة منظمات المجتمع المدني في إعداد هذا التقرير تفاوتاً كبيراً من بلد إلى بلد وبحسب قدرات كل منظمة. وتُعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لتلك المنظمات لمشاركتها الفعالة في هذه العملية رغم محدودية قدراتها ومواردها.

١٤- وقد استفادت دائماً الأعمال التي جرت في إطار الولاية من التبادل المثمر للمعلومات فيما بين الآليات المختلفة المعنية برصد حقوق الإنسان. فقد اطلعت المقررة الخاصة، لدى إعداد هذا التقرير، على المعلومات المقدَّمة إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات وعلى نتائج هذه العملية، وكذلك على تقارير المقررين الخاصين الذين زاروا البلدان المعنية بعد البعثات القطرية التي قامت بها المقررة الخاصة. وبينما جرت عملية استعراض إكوادور وبنغلاديش وزامبيا وفييت نام في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل

قبل الزيارات التي قامت بها المقررة الخاصة[٦]، فقد جرى الاستعراض في حالة آيرلندا عَقِب الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة؛ ولذلك فقد أُخذت في الاعتبار في هذا التقرير المعلومات المدرجة في التقرير المقدَّم من الدولة (A/HRC/WG.6/12/IRL/1) والنتائج التي توصلت إليها الآلية (A/HRC/19/9).

١٥- وبالإضافة إلى ذلك، أخذ هذا التقرير في الاعتبارات التوصيات والحوار البنّاء الذي دار بين حكومة إكوادور واللجنة المعنية بحقوق الإنسان[٧] ولجنة حقوق الطفل[٨]؛ وبين بنغلاديش واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[٩]؛ وبين زامبيا واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[١٠]؛ وبين فييت نام ولجنة القضاء على التمييز العنصري[١١]؛ وبين آيرلندا ولجنة القضاء على التمييز العنصري[١٢]. كما يستفيد التقرير من الاستنتاجات والتوصيات المقدمة من المقررين الخاصين الذين قاموا ببعثات لاحقة إلى البلدان المعنية[١٣].

١٦- وينبغي، من الناحية المثلى، أن يشتمل أي تقرير متابعة على تقييم مفصل للتطورات المتعلقة بتنفيذ التوصيات، يوضع على نحو منهجي ومرتب زمنياً. وقد أدى عدم الحصول على معلومات من بعض الدول، بالإضافة إلى القدرة المقيَّدة للإجراءات الخاصة بسبب الموارد البشرية والمالية المحدودة، إلى إعاقة الاستعراض الذي قامت به المقررة الخاصة للأثر الناتج عن التوصيات. وعلاوة على ذلك، يستلزم التصدي للأسباب الجذرية للفقر والاستبعاد الاجتماعي، في كثير من الأحيان، تغييرات هيكلية طويلة الأجل؛ ومن ثم توجد صعوبات كامنة عند تقييم المتابعة في إطار زمني قصير نسبياً. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة صعوبة رئيسية في تقييم التقدم، هي أن البيانات الرسمية المتعلقة بالفقر والاستبعاد الاجتماعي في العديد من البلدان لا تُجمع على فترات منتظمة. ونظراً إلى هذه القيود، وأيضاً إلى القيود الصارمة المفروضة على حجم تقارير الإجراءات الخاصة، لا يغطي هذا التقرير جميع التوصيات المقدّمة إلى البلدان المعنية، وإنما يقيّم التوصيات التي وردت بشأنها معلومات كافية من مصادر موثوقة.

---

(٦) انظر A/HRC/8/20 وCorr.1 (إكوادور)، وA/HRC/11/18 (بنغلاديش)، وA/HRC/8/43 (فييت نام).

(٧) CCPR/C/ECU/CO/5.

(٨) CRC/C/ECU/CO/4.

(٩) CEDAW/C/BGD/CO/7.

(١٠) CEDAW/C/ZMB/CO/5-6.

(١١) CERD/C/VNM/CO/10-14.

(١٢) CERD/C/IRL/CO/3-4.

(١٣) على سبيل المثال، إكوادور: تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة بها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/HRC/14/21/Add.1)، وتقرير فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي (A/HRC/13/59)؛ وزامبيا: تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (A/HRC/17/26/Add.4).

١٧- ونظراً إلى الفترة الزمنية القصيرة نسبياً التي انقضت منذ استكمال بعض الزيارات، فقد أدرجت المقررة الخاصة ما اتخذته الحكومات من خطوات أولية تتوافق مع توصياتها. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً أيضاً للخطوات العملية التي اتخذتها الدول لتحسين القوانين أو السياسات والبرامج الوطنية التي تؤثر في حياة الفقراء.

١٨- وتختلف البلدان التي تمت زيارتها اختلافاً كبيراً من حيث وضع التنمية والشواغل ذات الصلة بحقوق الإنسان. ولذلك يقيَّم أثر التوصيات وفقاً لمختلف مستويات الموارد وللظروف والتحديات التي يواجهها كل بلد، ولا ينبغي اعتبار هذا التقييم تحليلاً مقارناً.

ثانياً- إكوادور

١٩- قامت المقررة الخاصة ببعثة إلى إكوادور خلال الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (انظر A/HRC/11/9/Add.1). وقد شهد البلد تغيراً في النمو الاقتصادي منذ البعثة، وكان المتوقع أن يصل معدل النمو في عام ٢٠١١ إلى ٨ في المائة[١٤].

٢٠- وانخفضت نسبة الفقر من ٣٥,١ في المائة من السكان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٢٨,٦ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وانخفضت نسبة الفقر المدقع من ١٥,٧ في المائة إلى ١١,٦ في المائة خلال الفترة نفسها[١٥]، وهذا الانخفاض يبين الاستثمارات المهمة التي أجرتها إكوادور في برنامجها للتحويلات النقدية. وترحب المقررة الخاصة بهذا التقدم المحرز، مع إقرارها بأنه ما زال يتعين على الحكومة أن تقوم بالكثير من أجل استئصال الفقر ومظاهر عدم المساواة الاجتماعية المستمرة بين المناطق الجغرافية والفئات الإثنية المختلفة وبين الرجال والنساء. وتشير، بشكل محدد، إلى أنه ما زال يتعين على إكوادور أن تتخذ خطوات لرفع مستوى الإنفاق العام المخصص لمجالات مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وهو مستوى آخذ في التزايد ولكنه لا يزال دون مستوى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١٦].

٢١- وأجرت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، تحليلاً لأوضاع الفئات الأكثر تعرضاً للفقر في إكوادور، وتحليلاً لبرامج الحماية الاجتماعية المنفذة، مع التركيز بشكل خاص على منحة التنمية البشرية المشروطة لبرنامج التحويلات النقدية. وقدمت المقررة الخاصة أيضاً في تقريرها عدداً من التوصيات المتعلقة بإدراج مبادئ حقوق الإنسان في عملية تخطيط برامج الحد من الفقر وتنفيذها. وتتناول الفقرات التالية التوصيات، وتقيّم مستوى تنفيذها من جانب الدولة.

---

(١٤) Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean 2011*, p. 81.

(١٥) معلومات قدمتها الحكومة استناداً إلى حسابات المعهد الوطني للإحصاء والتعداد. وتشير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن نسبة الفقر المدقع في عام ٢٠١٠ بلغت ١٦,٤ في المائة (انظر http://interwd.cepal.org/perfil_ODM/perfil_pais.asp?pais=ECU&id_idioma=1).

(١٦) ECLAC, *Social Panorama of Latin America 2011*, briefing paper, p. 43.

٢٢- وتلاحظ المقررة الخاصة أن حكومة إكوادور كانت منفتحة على إجراء حوار أثناء البعثة وبعدها. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للحكومة لما قدمته من ردود على استفساراتها ومعلومات بشأن التطورات ذات الصلة بتنفيذ توصياتها.

٢٣- والمعلومات الواردة أدناه مستمدة، جزئياً، من الردود المقدمة من الحكومة ومن غيرها من الجهات صاحبة المصلحة، مثل فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني.

ألف- الإطار القانوني والمؤسسي

٢٤- تهنئ المقررة الخاصة إكوادور لتصديقها على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغم كونها أول بلد يصدق على هذه المعاهدة المهمة، لا تزال الاستفادة من تدابير الحماية في سياق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محدودة فيها، بالإضافة إلى نقص الوعي العام بتلك الحقوق وبإمكانية التقاضي بشأنها.

٢٥- وترحب المقررة الخاصة بالجهود المبذولة لإصلاح النظام القضائي، وتكرر توصيتها بأن تكفل إكوادور الإعمال المباشر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإمكانية التقاضي بشأنها. ولتحقيق ذلك، يجب أن تعزز إكوادور التدريب المقدم للقضاة والمحامين بشأن إعمال هذه الحقوق، وأن تتخذ تدابير لتيسير وصول أفراد المجتمع الفقراء إلى نظام العدالة.

٢٦- وترحب المقررة الخاصة بإنشاء منصب المنسق الوطني المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مكتب أمين المظالم، وتناشد هذه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تنشط في متابعة تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان بصورة عامة وأن تتناول في تقاريرها المواضيعية المسألة المحددة المتعلقة بالفقر المدقع. وتدعو أيضاً المقررة الخاصة أمين المظالم إلى النظر في تناول القضايا النمطية من أجل تعزيز الاعتراف القانوني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في إطار نظام العدالة الوطني.

٢٧- وقد نفذت الحكومة، منذ القيام بالبعثة، الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، واعتمدت الخطة الوطنية للحياة الكريمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. غير أن المعلومات الواردة تشير إلى الحاجة الماسة إلى تعزيز نظام وتقييم الخطة الإنمائية الوطنية، الذي يفتقر إلى المعلومات المفصلة التي يسهل الوصول إليها بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف هذا النظام. وتذكّر المقررة الخاصة بتوصيتها المتعلقة بإدماج معايير حقوق الإنسان في تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم هذه البرامج، ومن ثم ترحب بالتعاون الجاري بين إكوادور ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إدماج مبادئ ونُهُج حقوق الإنسان في التخطيط الإنمائي[١٧].

(١٧) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/PuttingHRintopracticethroughdevelopmenttheEcuadorianexperience.aspx.

باء- الحماية الاجتماعية

٢٨- ترحب المقررة الخاصة بتطور نظام الحماية الاجتماعية في إكوادور. ورغم اعترافها بأن إكوادور تستخدم خطاباً ينادي بحقوق الإنسان في وضع سياساتها الاجتماعية، فإنها تدعو إكوادور إلى بذل المزيد من الجهود لتحويل هذا الخطاب إلى ممارسة ولضمان ترسخ الحماية الاجتماعية في نهج قائم على الحقوق. ولا ينبغي فهم الضمان الاجتماعي (بما في ذلك النظام القائم على الاشتراكات والنظام غير القائم على الاشتراكات) على أنه مساعدة تخضع للتقدير؛ وإنما هو حق يجب كفالته للجميع في البلد على النحو المنصوص عليه في الدستور.

٢٩- وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي بذلتها إكوادور لزيادة التغطية ببرنامج منحة التنمية البشرية. وفي عام ٢٠١٠، كانت إكوادور البلد الذي سجل في أمريكا اللاتينية أعلى نسبة مئوية للسكان (٤٤ في المائة) المتمتعين ببرنامج التحويلات النقدية[١٨]. ورغم هذا النجاح، تثير المعلومات الواردة بواعث قلق إزاء مدى كفاية إدراج مبادئ حقوق الإنسان في نظام الحماية الاجتماعية في إكوادور. وبينما ترحب المقررة الخاصة بعدم التطبيق العملي للعقوبات المفروضة في حالة عدم الامتثال للشروط، فإنها تدعو الدولة إلى حذف الشروط من البرنامج. ففرض الشروط يثير عدداً من الشواغل من منظور حقوق الإنسان، وهي شواغل أُدرجت في التقارير المواضيعية السابقة للمقررة الخاصة وأُثيرت مع الحكومة في تقرير البعثة القطرية.

٣٠- وترحب المقررة الخاصة بتطور برنامج منحة التنمية البشرية خلال السنوات الثلاث الماضية، وكذلك بالجهود الإضافية المبذولة لتعزيز الاندماج في سوق العمل من خلال برنامج الائتمان التضامني الإنتاجي، الذي يتلقى المستفيدون الرئيسيون منه المساعدة من برنامج منحة التنمية البشرية.

٣١- وتنوه المقررة الخاصة باستراتيجية التدرج في برنامج منحة التنمية البشرية، وتدعو إكوادور إلى ضمان تمكين الأسر، حتى بعد توقفها عن تلقي التحويلات، من التمتع بالحد الأدنى على الأقل من الجوهر الأساسي لجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تحسين هذا الوضع تدريجياً. ويستلزم ذلك الوصول إلى مجموعة من السياسات والبرامج الاجتماعية الأخرى لضمان تحقيق الإدماج الاجتماعي والتصدي للفقر.

٣٢- وتشير المعلومات الواردة إلى أن آليات مشاركة المستفيدين من البرامج الاجتماعية في عملية تخطيط وتنفيذ وتقييم هذه البرامج، على النحو المنصوص عليه في الدستور، لا تزال نادرة، ولذلك تشجع المقررة الخاصة الحكومة مرة أخرى على تخصيص موارد بشرية ومالية لتقويم هذا الأمر.

---

(١٨) Simone Cecchini and Aldo Madariaga, *Conditional Cash Transfer Programmes: The Recent Experience in Latin America and the Caribbean* (ECLAC, 2011), p. 103.

٣٣- وكانت المقررة الخاصة قد أوصت أيضاً الحكومة بأن تعزز التوعية بالمشروع وبسبل الوصول إليه وبأن تضع في الاعتبار الفئات التي تعاني من التمييز الهيكلي. ووفقاً للمعلومات الواردة، يجب على الحكومة أن تعزز جهودها في هذا الصدد، وبوجه خاص في ضمان أن تكون المعلومات المتعلقة بالبرامج الاجتماعية مصاغة بلغة يفهمها السكان الأصليون.

جيم- وضع الأشخاص المعرضين للفقر

١- النساء

٣٤- تعاني النساء من التمييز الهيكلي الذي يحد، في جملة أمور، من مشاركتهن في القوة العاملة[١٩] وفي الحكومة. وتكرر المقررة الخاصة توصيتها للحكومة بأن تعزز جهودها من أجل التصدي للتمييز الجنساني في إكوادور.

٣٥- وترحب المقررة الخاصة بالمبادرة الرامية إلى تيسير تحليل وقياس الموارد المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الميزانية العامة للدولة، وهي الموارد المدرجة تحت المُصنّف كاف: المساواة بين الجنسين.

٢- الأطفال

٣٦- تنوه المقررة الخاصة بنجاح برنامج منحة التنمية البشرية في الحد من انتشار فقر الأطفال وعمل الأطفال. وتشير الإحصاءات التي قدمتها إكوادور إلى أن النسبة المئوية للأطفال الذين يعيشون في فقر انخفضت من ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٧,٣ في المائة في عام ٢٠١١، وأن نسبة العاملين من الأطفال انخفضت من ٢,٩ في المائة إلى ١,٥ في المائة. وتناشد المقررة الخاصة إكوادور مضاعفة جهودها الرامية إلى الحد من فقر الأطفال، وتشجع الحكومة على مراجعة تطبيق برنامج منحة التنمية البشرية لضمان ألا يؤدي فرض الشروط إلى استبعاد الأطفال في الواقع العملي.

٣- الأشخاص ذوو الإعاقة

٣٧- ترحب المقررة الخاصة بجهود إكوادور في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي الجهود التي شملت تقديم معاش العجز على نطاق البلد. وترحب أيضاً ببرنامج مانويلا اسبيخو الذي أجريت في إطاره دراسة وطنية شملت ٢٩٤ ٠٠٠ شخص معوق، مما يسّر تقديم إعانات شهرية (برنامج خواكين غاليجوس) إلى مقدمي الرعاية، لا سيما من يقدمون الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقات الجسيمة. وتشير المعلومات الواردة إلى أنه تجري

(١٩) انظر INEC, Encuesta de Empleo y Desempleo, Indicadores del Mercado Laboral, December 2011.

في إكوادور مناقشة مشروع قانون بشأن الإعاقة. وتدعو المقررة الخاصة إكوادور إلى ضمان أن يتضمن القانون أحكاماً تكفل حماية حقوق الإنسان بما في ذلك، إن لزم الأمر، من خلال المحاكم، وفقاً لالتزامات البلد بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤- الشعوب الأصلية

٣٨- لا يزال السكان المنتمون للشعوب الأصلية ضمن أفقر فئات السكان وأكثرها تهميشاً في إكوادور، إذ يعانون من ارتفاع مستويات البطالة الكاملة والبطالة الجزئية. وتبين الإحصاءات الحديثة أن ٦٠,١ في المائة من هؤلاء السكان يعيشون في فقر، وأن معدل الفقر بينهم انخفض خلال السنوات الأخيرة ولكن بنسبة أقل من مثيله بين القطاعات السكانية الأخرى[٢٠]. وتسهم توليفة من العقبات اللغوية[٢١] والجغرافية والتمييز الهيكلي في الحد من استفادة الشعوب الأصلية من نظام الحماية الاجتماعية. وتدعو المقررة الخاصة حكومة إكوادور إلى اتخاذ خطوات عاجلة لزيادة تقليص معدل انتشار الفقر بين مجتمعات الشعوب الأصلية وللتصدي للحواجز التي تمنع هذه الفئات من المشاركة في الحياة العامة ومن الوصول إلى تدابير الحماية الاجتماعية والاستفادة منها على قدم المساواة مع سائر الفئات. كما ينبغي لإكوادور أن تضمن ألا تسبب المشاريع الإنمائية ضرراً بيئياً يهدد النظام الإيكولوجي في المناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية، ويهدد في نهاية الأمر حقوقها ورفاهها.

٥- الإكوادوريون المنحدرون من أصل أفريقي

٣٩- تبين البيانات الواردة أن النسبة المئوية للإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي الذي يعيشون في فقر انخفضت من ٥٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١[٢٢]. ويشير تعداد عام ٢٠١٠ إلى أن نوعية حياة الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي تحسنت أيضاً في عدة مناطق. ومع ذلك يشير، فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، الذي قام ببعثة رسمية إلى إكوادور في عام ٢٠٠٩، إلى أن الفقر هو إحدى أخطر المسائل التي تؤثر سلباً على الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي (A/HRC/13/59، الفقرة ٣٤). وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى تكثيف جهودها من أجل ضمان إدماج الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي في المجتمع، واتخاذ تدابير محددة لضمان حصولهم على فرص العمل.

---

(٢٠) National Secretariat for Planning and Development (Secretaría Nacional de Planificación y Desarrollo, SENPLADES), *5 años de Revolución Ciudadana* (2012), p. 60.

(٢١) رغم الاعتراف بلغتي الكيشوا والشوار في عام ٢٠٠٨ كلغتين رسميتين.

(٢٢) SENPLADES, *5 años*, p. 60.

ثالثاً- زامبيا

٤٠- قامت المقررة الخاصة ببعثة إلى زامبيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (انظر A/HRC/14/31/Add.1). وقد شهد البلد، منذ ذلك الحين، تطورات اقتصادية وسياسية مهمة، منها استمرار النمو الاقتصادي، واعتماد الخطة الإنمائية الوطنية السادسة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وانتخاب حكومة جديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. غير أن هذه التغيرات لم يصاحبها تقدم مماثل في تخفيف الفقر؛ ورغم عدم وجود إحصاءات محدّثة بشأن الفقر، لا يزال الفقر شديداً وواسع الانتشار، وبخاصة في المناطق الريفية التي يعيش أكثر من نصف سكانها في فقر مدقع[٢٣]. ويمثل الوضع في زامبيا تذكرة قوية بأن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي؛ فلا غنى عن السياسات الاجتماعية المرتكزة على حقوق الإنسان، لا سيما نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، لضمان تمتع الفئات الأشد تهميشاً وحرماناً في البلد بحقوق الإنسان المكفولة لهم.

٤١- وقدمت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، عدة توصيات إلى زامبيا في هذا الصدد، منها تحسين الإطار القانوني وتوطيد نظام الحماية الاجتماعية من أجل تحسين نطاق التغطية به وتحسين فعاليته؛ والتصدي للممارسات التمييزية؛ وتكثيف جهود مكافحة الفساد؛ وتعزيز التعاون بين الحكومة وفئات المجتمع المدني.

٤٢- وتحلل المقررة الخاصة، في الأجزاء التالية، مدى تنفيذ هذه التوصيات. ولم تقدم الحكومة إجابات على الاستبيان المرسل إليها في سياق إعداد هذا التقرير، ولذلك اعتمدت المقررة الخاصة على المعلومات المستمدة من المنسق المقيم للأمم المتحدة، والأمم المتحدة والوكالات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، وتقارير هيئات المعاهدات.

ألف- الإطار القانوني والمؤسسي

٤٣- أوصت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، بأن تدرج الدولة حقوق الإنسان الأساسية، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إصلاحاتها الدستورية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شكلت الحكومة الجديدة لجنة تقنية لوضع دستور جديد؛ وتحث المقررة الخاصة اللجنة على ضمان إدراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في المشروع النهائي للدستور.

٤٤- وتدعو المقررة الخاصة اللجنة التقنية إلى الاستجابة لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/ZMB/CO/5-6، الفقرة ١٣)، وإلى ضمان أن يحظر

---

(٢٣) United Nations Development Programme (UNDP), *Zambia: Millennium Development Goals Progress Report 2011*, p. iii.

الدستور التمييز ضد المرأة دون استثناءات. وتدرك المقررة الخاصة أن المشروع الحالي للدستور يتضمن حكماً بتقديم معاش اجتماعي للسكان البالغ عمرهم ٦٠ عاماً فأكثر، وتدعو الحكومة إلى الإبقاء على هذا الحكم، وفقاً للتوصيات السابقة للمقررة الخاصة.

٤٥- وكانت المقررة الخاصة قد دعت زامبيا إلى التصديق على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحماية الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في البلد. وتهنئ المقررة الخاصة زامبيا على تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٠، وتكرر طلبها بأن تصدق على معاهدات أخرى، لا سيما البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأن تدرج هذه المعاهدات في تشريعاتها الوطنية.

٤٦- وكانت المقررة الخاصة قد شددت أيضاً على أهمية تعزيز مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات. وتشير المعلومات الواردة إلى أن تنفيذ قانون المنظمات غير الحكومية لم يبدأ بعد. ولذلك، تكرر المقررة الخاصة توصيتها بإلغاء أحكام القانون التي تفرض قيوداً مفرطة على أنشطة منظمات المجتمع المدني.

باء- الحماية الاجتماعية

٤٧- اعتمدت زامبيا، عقب زيارة المقررة الخاصة، الخطة الإنمائية الوطنية السادسة التي موضوعها "النمو الاقتصادي المطرد وتخفيف الفقر"، واعتمدت كذلك رؤية عام ٢٠٣٠. وتقترح هذه الخطة النهوض القوي ببرامج الحماية الاجتماعية في البلد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وزيادة عدد المستفيدين من برامج التحويلات النقدية الاجتماعية (المنفذة حالياً في ١٥ منطقة) من ٥٠٠ ٢٦ مستفيد إلى ٠٠٠ ٦٩ مستفيد؛ وزيادة عدد المستفيدين من خطة المعونة للرفاه العام من ٠٠٠ ٧٥ مستفيد إلى ٠٠٠ ٢٥٠ مستفيد.

٤٨- وقد نظرت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، في برامج الحماية الاجتماعية في زامبيا، لا سيما برامج التحويلات النقدية الاجتماعية، وقدمت عدداً من التوصيات. وتعكس الخطة الإنمائية الوطنية السادسة بعض تلك التوصيات، لا سيما ضرورة النهوض القوي بالبرامج من أجل تلبية احتياجات من يعيشون في فقر مدقع. غير أن المقررة الخاصة تلاحظ أن زامبيا لم تتخذ إجراءات بشأن توصياتها القوية المتعلقة بزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية. وتشير المعلومات الواردة إلى أن الاعتمادات المالية المخصصة للحماية الاجتماعية لا تزال أقل من ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتواصل تقليص الاعتمادات المالية المخصصة للحماية الاجتماعية، كنسبة مئوية من الميزانية الكلية، حيث انخفضت من ٢,٤٨ في المائة من الميزانية في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وهذه الانخفاضات المستمرة، لا سيما في سياق النمو الاقتصادي، يمكن أن تكون بمثابة تدابير تراجعية لا تتوافق مع التزامات زامبيا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. ومن شأن هذه الانخفاضات أن تقوض على الأرجح فعالية برامج الحماية الاجتماعية للبلد، وأن تعوق توسيع هذه البرامج المقترح في إطار الخطة الإنمائية الوطنية السادسة.

٤٩- وتلقت المقررة الخاصة معلومات تشير إلى تحقق بعض أوجه التقدم فيما يتعلق بتنفيذ توصياتها الداعية إلى تخطيط وتنفيذ برامج التحويلات النقدية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، مثل المساءلة والحصول على المعلومات. وتشمل أوجه التقدم هذه وضع استراتيجية جديدة للاتصال والدعوة في مجال الحماية الاجتماعية، واتخاذ مزيد من إجراءات تلقي الشكاوى على المستويات المحلية. وترحب المقررة الخاصة بوجه خاص باعتماد نهج الاستهداف الفئوي في بعض برامج التحويلات النقدية، وتذكّر الحكومة، في هذا الصدد، بضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان في إطار تخطيط وتنفيذ وتقييم تلك البرامج.

٥٠- وتكرر المقررة الخاصة بقوة أن على حكومة زامبيا أن تعتمد إطاراً قانونياً ومؤسسياً ملائماً من أجل ترسيخ وتنسيق نظام الحماية الاجتماعية الوطني وضمان دعمه سياسياً ومالياً في الأجل الطويل.

٥١- وكانت المقررة الخاصة قد أكدت أيضاً أهمية وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية أكثر تنسيقاً وشمولاً. وفي هذا الصدد، تشير المعلومات الواردة إلى تحسّن التنسيق فيما بين الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والجهات المعنية الأخرى القائمة على تنفيذ برنامج منح الطفولة. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على مواصلة جهودها التعاونية لتوسيع نطاق التغطية بهذا البرنامج، وترحب بتركيز الخطة الإنمائية الوطنية السادسة على تنسيق مختلف برامج الحماية الاجتماعية.

جيم- وضع الفئات المعرضة للفقر

١- النساء

٥٢- اتخذت زامبيا، عقب زيارة المقررة الخاصة، عدداً من الخطوات للتصدي لمظاهر عدم المساواة بين الجنسين وللممارسات التمييزية ضد المرأة، منها اعتماد خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنساني (٢٠١٠-٢٠١٤) ووضع مبادئ توجيهية وطنية شاملة لمعالجة حالات العنف الجنساني (A/HRC/17/26/Add.4، الفقرة ٤٤). وترحب المقررة الخاصة بهذه التطورات المتوافقة مع توصيتها في هذا الصدد، وتحث الحكومة على ضمان التنفيذ الكامل والفعال لقانون مكافحة العنف القائم على نوع الجنس لعام ٢٠١١. ورغم ما أُحرز من أوجه تقدم مهمة، لا تزال المرأة تتعرض للتمييز والحرمان من الحق في تملك الأراضي، خاصة بمقتضى القانون العرفي؛ وتحث المقررة الخاصة الحكومة على اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسائل.

٢- الأطفال

٥٣- تشير أحدث المعلومات المتاحة إلى أن الفقر المدقع وسوء التغذية لا يزالان يؤثران في نسبة مئوية كبيرة من الأطفال في زامبيا[٢٤]. ولذلك تدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى الانتهاء من مشروع خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال اليتامى والضعفاء. وتنوه المقررة الخاصة بالاقتراح المدرج في الخطة الإنمائية الوطنية السادسة بزيادة الإنفاق على مبادرات الحماية الاجتماعية المتعلقة بالأطفال الضعفاء، وتشدد مجدداً على أن تقديم منحة عامة للأطفال قد يكون أكفأ السبل للحد من الفقر بين الأطفال. ولذلك ترحب المقررة الخاصة باستحداث برنامج لِمَنح الأطفال في عدة مناطق، وتحث الحكومة على وضع خططها الرامية إلى استطلاع وتقوية الروابط بين حماية الأطفال والحماية الاجتماعية.

٥٤- وكانت المقررة الخاصة قد أعربت عن بواعث قلق بشأن عدم تسجيل الأطفال بشكل منهجي عند الميلاد. ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ لم يُسجل عند الميلاد إلا ٥ في المائة فقط من أطفال الشريحة السكانية الأشد فقراً[٢٥]. ونظراً إلى أن الأطفال غير المسجلين تقل فرص حصولهم على الخدمات العامة، ويغيبون إحصائياً عن الأنظار في سياق وضع السياسات، تحث المقررة الخاصة الحكومة على اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية لتسجيل جميع المواليد مجاناً.

٣- الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٥- ترحب المقررة الخاصة بجهود زامبيا الرامية إلى إدراج اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون المحلي، ويشمل ذلك مراجعة قانون الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على وضع خطة تنفيذ وطنية.

٥٦- وتشير المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يفتقرون إلى التغطية المناسبة ببرامج الحماية الاجتماعية؛ وتشدد المقررة الخاصة على الحاجة إلى القيام بالمزيد لضمان الوصول إلى هؤلاء الأشخاص بصورة فعالة.

٤- الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

٥٧- أشارت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، إلى الانتشار الواسع للعدوى بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في زامبيا، ودعت إلى توسيع سبل الحصول على العلاج المجاني. وفي هذا الصدد يسر المقررة الخاصة أن تشير إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد لفيروس الإيدز مجاناً، وتدعو الحكومة إلى المضي قدماً نحو زيادة التغطية بهذا العلاج، بدعم من الشركاء في التنمية.

---

(٢٤) Save the Children, *A Life Free from Hunger* (London, 2012), p. 16.

(٢٥) إحصاءات اليونيسيف متاحة في الموقع www.unicef.org/infobycountry/zambia_statistics.html.

٥- ملتمسو اللجوء واللاجئون

٥٨- تشير المقررة الخاصة إلى عدم تنفيذ توصيتها القاضية بأن تسحب زامبيا تحفظاتها على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وبأن توائم تشريعاتها الحالية المتعلقة باللاجئين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويعيش نحو ١٠ ٠٠٠ لاجئ معترف به في المناطق الحضرية دون تصريح الإقامة المطلوب، ومن ثم لا يحصلون على الخدمات على قدم المساواة مع الآخرين.

٥٩- وتشير المعلومات الواردة إلى أن مشروع قانون اللاجئين لا يزال بانتظار موافقة وزارة العدل قبل إحالته إلى البرلمان. وتحث المقررة الخاصة زامبيا على تنقيح مشروع القانون لإسقاط الأحكام التي تقيد حرية تنقل اللاجئين وحقهم في العمل، ولضمان أن ينص مشروع القانون على إمكانية إدماج اللاجئين في المجتمع وتجنيسهم، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتدعو أيضاً المقررة الخاصة الحكومة إلى تعديل المسودة الحالية لمشروع التعديل الدستوري الذي يحظر صراحةً تجنيس اللاجئين.

دال- الفساد

٦٠- أشارت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، إلى أن انتشار الفساد يشكل عقبة خطيرة أمام جهود تقليص الفقر وإعمال حقوق الإنسان في زامبيا، وحثت الدولة على اعتماد قانون لمكافحة الفساد. وتلقت المقررة الخاصة معلومات بشأن تحقق بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد، منها اعتماد قانون كشف المعلومات المتعلقة بالصالح العام (حماية المبلغين عن الفساد) لعام ٢٠١٠. وقد أشارت الحكومة الجديدة إلى عزمها مراجعة جميع السياسات والقوانين المتعلقة بالفساد، وأحالت مؤخراً إلى البرلمان مشروع قانون جديد لمكافحة الفساد. وترحب المقررة الخاصة بالالتزام الذي أعلنته الحكومة بمحاربة الفساد، وإن كانت تشدد على ضرورة تحقيق التوافق بين الأقوال والأفعال، وذلك باعتماد وتنفيذ تشريعات قوية لمكافحة الفساد وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز لجنة مكافحة الفساد وزيادة استقلاليتها.

رابعاً- بنغلاديش

٦١- قامت المقررة الخاصة، في الفترة من ٣ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ببعثة إلى بنغلاديش، بالتعاون مع الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (انظر A/HRC/15/55). وتكشف الإحصاءات المحدّثة عن انخفاض ملموس في نسبة انتشار الفقر، إذ تقلصت من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠.

٦٢- ومع ذلك، لا تزال بنغلاديش أحد أفقر بلدان العالم. فلم يكن التقدم المحرز في تخفيف الفقر قوياً أو واسع النطاق بالدرجة الكافية، كما أنه لم يشمل السكان الريفيين بشكل خاص، الذين يعيش ٣٥ في المائة منهم في فقر[٢٦]. ولذلك، ليس من المرجح أن تحقق بنغلاديش عدداً من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما تلك المتعلقة بالحد من الفقر في المناطق الريفية، ومعدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وصحة الأم[٢٧].

٦٣- وقدمت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، توصيات كثيرة لها تداعيات على الحد من الفقر وعلى جدول الأعمال الإنمائي في بنغلاديش، وتركز بوجه خاص على الحماية الاجتماعية. وتأسف المقررة الخاصة لعدم تلقيها رداً من الحكومة على الاستبيان الذي أرسلته إليها؛ مما أعاق بشدة من قدرتها على تقييم الوضع بعد عامين من بعثتها. وتقدم المقررة الخاصة تحليلها على أساس المعلومات التي قدمتها الأمم المتحدة، والوكالات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني.

ألف- الإطار القانوني والمؤسسي

٦٤- تكرر المقررة الخاصة توصياتها بأن تصدق بنغلاديش على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأن تقدم تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وترحب المقررة الخاصة بما أعلنته الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن عزمها على النظر في سحب تحفظاتها على المادة ٢ والفقرة ١(ج) من المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/BGD/CO/7، الفقرة ١١).

٦٥- ولم يتحقق أي تقدم فيما يتعلق بتوصية المقررة الخاصة بأن تعيّن بنغلاديش أمين مظالم وفقاً للدستور. ومع ذلك، ترحب المقررة الخاصة بسن قانون العنف المترلي لعام ٢٠١٠ (المنع والحماية)، وهو خطوة مهمة نحو التصدي للمشكلة المستمرة المتمثلة في العنف ضد المرأة، والتي أسهمت في زيادة نسبة المرأة بين الفقراء. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعال لهذا القانون.

باء- وضع الفئات المعرضة للفقر

٦٦- تشمل الفئات الأكثر تعرضاً للفقر في بنغلاديش النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات، والشعوب الأصلية، واللاجئين. وتواجه هذه الفئات، على النحو

---

(٢٦) Bangladesh Bureau of Statistics, "Preliminary report on household income and expenditure survey—2010", seventh page.

(٢٧) Jodie Keane and others, "Bangladesh: case study for the MDG Gap Task Force report" (Overseas Development Institute and the Department of Economic and Social Affairs, 2010), p. 3.

المبين في تقرير البعثة، أشكالاً متعددة من الوصم وعدم التسامح، وتحرم عادةً من الفرص والموارد التي تتيح لها التمتع بالمستويات الدنيا الأساسية من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/HRC/15/55، الفقرات ١٤-٣٣). ووفقاً للمعلومات المتاحة للمقررة الخاصة، يبدو أن وضع أضعف الفئات في بنغلاديش لم يتغير تغيراً كبيراً منذ الزيارة التي قامت بها للبلد. وتؤكد المقررة الخاصة مجدداً ضرورة تصدي بنغلاديش بنشاط للتمييز ضد هذه الفئات وضمان حصولها على الخدمات والحماية الاجتماعية المناسبة.

اللاجئون

٦٧- يمثل اللاجئون المنتمون لجماعة الروهنغيا إحدى الفئات الأكثر تعرضاً للفقر في بنغلاديش. وكانت المقررة الخاصة قد شجعت الحكومة على النظر في وضع نظام لتحديد وتسجيل اللاجئين وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية. وتشير المعلومات الواردة إلى أنه رغم بعض الجهود المبذولة لتحسين الوضع في مخيمات اللاجئين، فإن حقوق اللاجئين في التنقل من المخيمات وإليها، وفي العمل وكسب الرزق، والحصول على التعليم، خاضعة لقيود. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الحظر الذي تفرضه الحكومة على عمل منظمات المجتمع المدني في المناطق المحيطة بالمخيمات، وبسبب عدم وجود سياسة رسمية بشأن اللاجئين أو نظام لتسجيلهم. وتكرر المقررة الخاصة دعوتها لبنغلاديش بأن تولي أولوية لتحسين وضع لاجئي الروهنغيا الذين يحق لهم التمتع بالمستويات الدنيا الأساسية من حقوق الإنسان.

٦٨- ويجب على الحكومة أن تجد حلولاً مستديمة للوضع، وينبغي لها في هذا الصدد أن تنتهي من وضع سياستها المتعلقة باللاجئين، وأن تتخذ تدابير لإعادة العمل ببرنامج إعادة التوطين الذي تديره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي أوقف في عام ٢٠١٠. ونظراً إلى تحسن الوضع السياسي في ميانمار، تشجع المقررة الخاصة الحكومة على التماس خيارات لإعادة التوطين تولي أولوية لحقوق ومصالح اللاجئين وحمايتها.

جيم- الحماية الاجتماعية

٦٩- بينما تعترف المقررة الخاصة بالأولوية الواضحة التي تُولى للحماية الاجتماعية كسبيل للحد من الفقر في بنغلاديش في العديد من السياسات والترتيبات القانونية والمؤسسية والمالية للبلد، فإنها تعرب عن قلقها إزاء وجود أوجه وجود قصور جسيمة في نظام الحماية الاجتماعية قوضت بشدة من فعالية هذا النظام في الوصول إلى الغالبية العظمى من الفقراء. وفي هذا الصدد، قدمت المقررة الخاصة توصيات عديدة تتعلق، في جملة أمور، بتحسين التغطية بنظام الحماية الاجتماعية، وتقويم التجزؤ، واعتماد استراتيجية شاملة طويلة الأجل، وتقليل أخطاء الاستبعاد إلى الحد الأدنى، وتحسين إنفاذ معايير العمل.

٧٠- ويتمثل أحد العوائق الكبيرة أمام فعالية استراتيجية الحماية الاجتماعية في بنغلاديش في اتساع تجزؤ العمليات في إطار تنفيذ شبكات السلامة الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية وعدم التنسيق بينها. ولا تزال الحكومة تفضل برامج شبكات السلامة الاجتماعية على البرامج الشاملة الطويلة الأجل. ويُنفذ في بنغلاديش أكثر من ٦٠ برنامجاً من هذا القبيل، وتدير منظمات المجتمع المدني أو الوكالات المانحة العديد من هذه البرامج تحت مسؤولية وزارات وإدارات مختلفة. ويعترف المشروع النهائي لخطة المنظور الحكومي[٢٨] بأهمية الحماية الاجتماعية، ولكنه لا يحدد أي استراتيجية. ولم تتلق المقررة الخاصة معلومات بشأن نشر استراتيجية مستقلة للحماية الاجتماعية، أو استراتيجية تخلف الاستراتيجية الوطنية الثانية للإسراع بالحد من الفقر، التي انتهت في عام ٢٠١١.

٧١- وأعربت المقررة الخاصة أيضاً عن قلقها لأن شبكة السلامة الاجتماعية تغطي أقل من ربع الفقراء. ولاحظت المقررة الخاصة أيضاً أن الاعتماد على شبكات السلامة أدى إلى استبعاد ٨٠ في المائة من القوة العاملة في الأسواق غير الرسمية، وحثت الحكومة على توسيع نطاق التغطية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي.

٧٢- ورحبت المقررة الخاصة بالمعلومات التي تفيد بازدياد الاعتمادات المالية المخصصة للحماية الاجتماعية من ١,٩٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢,٥٢ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتلاحظ المقررة الخاصة، مع الأسف، أن الإنفاق على الحماية الاجتماعية انخفض، كنسبة مئوية من مجموع نفقات الميزانية، من ١٥,٢٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١٤,٧٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على المواءمة بين التزامها النظري بتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة وبين المخصصات المالية اللازمة لذلك.

دال- الفساد

٧٣- يتمثل أحد المجالات الرئيسية التي تركز عليها توصيات المقررة الخاصة في الحاجة العاجلة إلى التصدي للفساد، لدوره في إعاقة تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. وكررت المقررة الخاصة التوصية المقدمة في الاستعراض الدوري الشامل بأن تعزز بنغلاديش استقلالية وفعالية لجنة مكافحة الفساد (A/HRC/11/18، الفقرة ٥٢). ولذلك تشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء المعلومات التي تلقتها بشأن قانون لجنة مكافحة الفساد (المعدل) لسنة ٢٠١١، الذي هو بانتظار موافقة البرلمان، والذي يجرد لجنة مكافحة الفساد من سلطات مهمة ويخضعها لسيطرة الحكومة، ويجعل أمين اللجنة بمثابة موظف سياسي يلزم أن يحصل على موافقة الحكومة قبل اتخاذ إجراء بشأن أي ادعاءات ضد القضاة والموظفين القضائيين والمسؤولين الحكوميين.

---

(٢٨) Bangladesh, General Economics Division, Planning Commission, "Outline perspective plan of Bangladesh, 2010-2021 – making Vision 2021 a reality", June 2010.

٧٤- وتشدد المقررة الخاصة على ما للفساد من تأثير بالغ الضرر على قدرة الناس الذين يعانون من الفقر والإقصاء الاجتماعي على الحصول على حقوقهم وعلى الخدمات الاجتماعية، ومن ثم تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم. وينبغي للحكومة أن تعيد النظر في تلك التعديلات على سبيل الأولوية، وأن توفر سبل الحماية من أجل تعزيز استقلالية لجنة مكافحة الفساد وفعالية أدائها. وترحب المقررة الخاصة بالتدابير الأخرى التي اتخذها الحكومة لمكافحة الفساد، ومنها اعتماد قواعد لحماية المبلّغين عن الفساد، تتمثل في قانون (حماية) الكشف عن المعلومات المتعلقة بالصالح العام لعام ٢٠١١، وخطة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٢٩].

خامساً- فييت نام

٧٥- قامت المقررة الخاصة خلال الفترة من ٢٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ ببعثة قطرية إلى فييت نام (انظر A/HRC/17/34/Add.1)، اطلعت خلالها على الجهود المهمة التي تبذلها الحكومة في الحد من الفقر وزيادة سبل الحصول على الخدمات والفرص الاقتصادية. وقد حققت فييت نام أوجه تقدم بارزة في تخفيف وطأة الفقر خلال العقدين الماضيين، إلا أن معدلات الحد من الفقر، على النحو الذي لاحظته المقررة الخاصة في تقريرها، تتباطأ بصورة ملموسة. وتعكس الإحصاءات المقدمة من الحكومة هذه الحقيقة؛ فقد بيَّنت الدراسة الاستقصائية التي أُجريت في عام ٢٠١٠ للأسر المعيشية الفقيرة أن المعدل الوطني للفقر يبلغ ١٤,٢٥ في المائة، وهو ما يقل بنسبة ٠,٢٥ في المائة عن عام ٢٠٠٨.

٧٦- وركزت التوصيات المقدمة من المقررة الخاصة على التدابير الضرورية التي تكفل استمرار تمتع جميع الفيتناميين على قدم المساواة، لا سيما أضعف الفئات كالأقليات الإثنية وسكان المناطق الريفية، بثمار الحد من الفقر. وحثت المقررة الخاصة الحكومة على تعزيز الدعم المقدم لبرامج الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق التأمين الصحي، وضمان وضع مبادئ حقوق الإنسان في صميم جميع السياسات الاجتماعية.

٧٧- ورغم مرور عامين فقط على زيارة المقررة الخاصة إلى فييت نام، فقد حدث في البلد عدد من التغيرات ذات الصلة بتوصياتها. وتشير المقررة الخاصة إلى أن حكومة فييت نام شاركت في حوار أثناء البعثة وبعدها، وتعرب عن امتنانها للحكومة لإجابتها عن تساؤلاتها وتقديمها معلومات بشأن التطورات ذات الصلة بتوصياتها.

٧٨- وقد استُخلصت المعلومات الواردة أدناه، جزئياً، من الردود التي قدمتها الحكومة. كما قدمت وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية إسهامات تحظى بتقدير المقررة الخاصة وامتنانها.

---

(٢٩) وثيقة مقدمة من منظمة الشفافية الدولية (CAC/COSP/2011/NGO.13)، صفحة ٢.

ألف- الإطار القانوني والمؤسسي

٧٩- كانت المقررة الخاصة قد أوصت فييت نام باتخاذ خطوات لمواصلة إدماج التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في قانونها الوطني، وبالتصديق على طائفة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وتكرر المقررة الخاصة توصيتها، وتحث الدولة على مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

٨٠- وثمة مسألة أخرى تثير قلقاً مستمراً، هي عدم وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في فييت نام. وقد أُبلغت المقررة الخاصة بأن الحكومة تجري دراسات بشأن مختلف نماذج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتشجع المقررة الخاصة فييت نام مجدداً على إنشاء آلية مستقلة لحقوق الإنسان تتوافق مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

باء- وضع الفئات المعرضة للفقر

٨١- قدمت المقررة الخاصة عدداً من التوصيات بشأن ضرورة تمتع أضعف الفئات، كالأقليات الإثنية، والنساء، والمسنين، والأطفال، والمهاجرين الداخليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة، بثمار الحد من الفقر. ووفقاً للمعلومات المتاحة للمقررة الخاصة، يبدو أن وضع أضعف الفئات (باستثناء الأطفال والأقليات الإثنية) لم يتغير تغيراً كبيراً بعد الزيارة. وتكرر المقررة الخاصة توصياتها السابقة التي قدمتها إلى الحكومة فيما يتعلق بالفئات الضعيفة.

١- الأقليات الإثنية

٨٢- أعربت المقررة الخاصة عن القلق بوجه خاص إزاء التفاوت الكبير في الدخل والفرص والصحة والتنمية الذي تعانيه الأقليات الإثنية، التي تزيد نسبها بشكل طفيف على ١٠ في المائة من سكان فييت نام.

٨٣- وتعيش شريحة كبيرة من الأقليات الإثنية في المناطق الريفية حيث تزيد معدلات الفقر على ضعف مثيلاتها في المناطق الحضرية. ومع ذلك، وكما ذُكر في التقرير، فإن مظاهر التفاوت الصارخة في مستويات المعيشة والحصول على خدمات لا ترجع إلى الانعزال الجغرافي وحده. وعلى ذلك، أوصت المقرر الخاصة بأن تتخذ فييت نام خطوات للتصدي للعوامل الكثيرة ذات الصلة، مثل القوالب النمطية الثقافية والتعصب تجاه الأقليات، وعدم وجود مخصص دعم في الميزانية لمبادرات الحد من الفقر بين الأقليات، وعدم كفاية البيانات المصنّفة، مما يسهم في مظاهر الحرمان التي تعاني منها الأقليات الإثنية.

٨٤- وقدمت الحكومة معلومات تفيد بمواصلتها تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية لتحسين وضع الأقليات الإثنية، وبتوسيعها نطاق برنامج الدعم المباشر ليشمل الفقراء

الريفيين، حيث غطت هذه البرامج نحو ٥ ملايين شخص في عام ٢٠١١. وأعلنت الحكومة، اعترافاً منها بالدور الكبير للعوائق اللغوية في الحيلولة دون استفادة الأقليات الإثنية من الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، التوسيع التدريجي لبرامج تدريس وتعلم لغات الأقليات الإثنية في المدارس الابتدائية والثانوية. وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أن ١١٨ ١٠٨ طالباً من ٦٨٨ مدرسة تمكنوا من تعلم لغات الأقليات الإثنية في العام ٢٠١٠/٢٠١١، بزيادة قدرها ٤٨٩ ٢ طالباً بالمقارنة مع العام السابق. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة تدابير لدعم الطلاب شبه الداخليين في مدارس الأقليات الإثنية، شملت إعفاءهم من نفقات الغذاء، والإقامة المجانية، وتقديم إعانة مالية لهم. وترحب المقررة الخاصة بهذه التغيرات، وتدعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها من أجل الحد من الفقر والإقصاء بين الأقليات الإثنية.

٢- الأطفال

٨٥- ترحب المقررة الخاصة، بوجه خاص، بالمعلومات التي تلقتها من الدولة والتي تفيد بزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي وبالتعليم الثانوي، وبانخفاض معدل التسرب من التعليم في الحالتين. وتكرر المقررة الخاصة توصياتها السابقة، وتدعو الدولة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى الامتثال لهذه التوصيات.

جيم- الحماية الاجتماعية

٨٦- كانت فييت نام، في وقت بعثة المقررة الخاصة، بصدد الانتهاء من وضع استراتيجية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وتتضمن هذه الاستراتيجية عنصراً رئيسياً هو استراتيجية الضمان الاجتماعي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وقدمت المقررة الخاصة عدداً من التوصيات المتعلقة بأهمية إدماج مبادئ حقوق الإنسان في تصميم استراتيجية الضمان الاجتماعي وتنفيذها، مع التركيز بشكل خاص على آليات الاستهداف، والتغطية، ومدى إتاحة المزايا والخدمات وسبل الاستفادة منها ومقبوليتها وملاءمتها من الناحية الثقافية. وحثت المقررة الخاصة حكومة فييت نام على اعتبار الاستراتيجية فرصة لوضع نهج متكامل وشامل إزاء الحماية الاجتماعية يتيح مزيداً من التنسيق مع النظام الصحي.

٨٧- وتفيد الحكومة بأن استراتيجية الضمان الاجتماعي لا تزال قيد نظرها. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن فييت نام لم تضع بعد خطة لتنفيذ الاستراتيجية، وتحث الحكومة على الإسراع باعتماد ونشر الاستراتيجية على سبيل الأولوية.

٨٨- وتذكّر المقررة الخاصة فييت نام بأن الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ينبغي أن يظل بالأولوية في الميزانية، لا سيما في أوقات بطء النمو الاقتصادي والاضطرابات المالية العالمية. وتشير إلى أن الحكومة تنفذ منذ أوائل عام ٢٠١١ برنامجاً للاستقرار الاقتصادي يهدف إلى إعادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في سياق

الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية. وتشجع المقررة الخاصة الدولة على مواصلة إيلاء أولوية لتدابير الحد من الفقر والحماية الاجتماعية في هذا الزمن الاقتصادي الصعب.

٨٩- وكانت المقررة الخاصة قد أوصت أيضاً بأن تولي الحكومة أولوية لتعزيز سبل وصول أفقر السكان وأضعفهم إلى خدمات التأمين الصحي والرعاية الصحية. وأشارت إلى أن عوائق الوصول إلى هذه الخدمات تشمل عدم كفاية تدريب العاملين في الرعاية الصحية، والمواقف التمييزية المترسخة تجاه المستفيدين من مبادرات الحماية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ترحب المقررة الخاصة بالمعلومات التي تفيد بصدور مرسوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ يتعلق بالجزاءات الإدارية الموقعة على السلوك الذي يعوق الفحص الطبي والعلاج الطبي.

٩٠- وأعربت أيضاً المقررة الخاصة عن تخوفها من آثار فرض رسوم في مجال الخدمات الصحية على حصول الفقراء على هذه الخدمات. وتشير المعلومات الحديثة إلى أنه رغم أن برنامج التأمين الصحي للفقراء يوفر التغطية المجانية الكاملة للفقراء والتغطية بنسبة ٥٠ في المائة لشبه الفقراء، يبدو أن هذا البرنامج لم يخفض رسوم المستفيدين إلا بنسبة طفيفة، هي ١٣ في المائة[٣٠]. وعلى نحو ما أشار المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، عقب بعثته الأخيرة، لا تضمن هذه المبادرة تقديم الرعاية الصحية الميسورة التكلفة لأن معظم النفقات الكلية على الصحة في البلد يدفعها الفرد مباشرةً من ماله الخاص[٣١].

٩١- ولا غنى عن البيانات الموثوقة والمصنفة بصورة كافية لتخطيط وتنفيذ أنشطة الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية التي تلبي احتياجات السكان، وضمان أخذ أضعف الفئات في الاعتبار. وتذكّر المقررة الخاصة بتوصيتها السابقة المتعلقة بتحسين القدرة على جمع البيانات.

سادساً- آيرلندا

٩٢- قامت المقررة الخاصة ببعثة إلى آيرلندا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر A/HRC/17/34/Add.2)، وهي فترة كان البلد يواجه فيها مصاعب مالية شديدة وتغيرات سياسية كبيرة. وفي وقت الزيارة كانت الحكومة قد اعتمدت مجموعة من التعديلات الجذرية في الميزانية من أجل التصدي للعجز المالي الكبير والوفاء بالشروط الصارمة المتعلقة بتقديم مجموعة من تدابير المساعدة من جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وفي الأشهر التي أعقبت زيارة المقررة الخاصة، انتُخبت حكومة جديدة واقتُرحت ميزانية جديدة وخطة إنعاش جديدة، وهو ما ارتكزت عليه المقررة الخاصة في

(٣٠) A. Sepehri and others, "Does the financial protection of health insurance vary across providers? Viet Nam's experience", *Social Science & Medicine*, vol. 73, No. 4 (August 2011), p. 565.

(٣١) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11683&LangID=E.

توصياتها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتُمدت ميزانية عام ٢٠١٢، وهي الميزانية التي سيستند إليها هذا التقرير في قياس التطورات المتعلقة بتنفيذ توصيات المقررة الخاصة.

٩٣- وأشارت الحكومة إلى أنها بصدد تقديم ردودها على الاستبيان. وتأسف المقررة الخاصة لعدم تلقيها هذه المعلومات في الوقت المناسب لكي تدرجها في هذا التقرير، وهي تتطلع إلى تلقي المعلومات أملاً في أن تتيح لها إجراء حوار بنّاء ومستمر والقيام بالمتابعة. واستندت المقررة الخاصة إلى المعلومات المقدمة من الحكومة إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الشامل (A/HRC/WG.6/12/IRL/1)، واستندت كذلك إلى تقرير الفريق العامل (A/HRC/19/9). وتلقت أيضاً المقررة الخاصة معلومات مستفيضة من جهات أخرى معنية، منها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

ألف- الإطار القانوني والمؤسسي

٩٤- أوصت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، بأن تتخذ آيرلندا خطوات نحو التصديق على عدة معاهدات دولية. وترحب المقررة الخاصة بإعلان آيرلندا عزمها على التوقيع على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٢]، وبالتزام آيرلندا باعتماد التشريعات الضرورية التي تتيح التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (A/HRC/WG.6/12/IRL/1، الفقرة ١٢٨). وتكرر المقررة الخاصة توصيتها بأن تصدق آيرلندا على هذه المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى غيرها من معاهدات حقوق الإنسان التي لم تصدق عليها. وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي تبذلها آيرلندا حالياً لوضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإعاقة، وتشجع آيرلندا على الفراغ منها في أقرب وقت ممكن.

٩٥- وقررت الحكومة، عقب زيارة المقررة الخاصة، دمج اللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان مع الهيئة المعنية بالمساواة في كيان واحد. وفي حين أن آثار إعادة الهيكلة لم تتضح بعد، تشير المقررة الخاصة مجدداً إلى أن دمج هاتين الهيئتين يجب أن تصاحبه تدابير تكفل المحافظة على استقلالية الهيئة ومشاركتها الفعالة، لا سيما فيما يتعلق بتعيين المفوضين واختيار الموظفين، وتكفل أيضاً زيادة موارد الميزانية إلى مستويات ما قبل تعديل الميزانية.

باء- آثار تعديلات الميزانية

١- الضرائب

٩٦- تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية المقدمة من المقررة الخاصة في أن تعيد الدولة تقييم التعديلات المقترح إجراؤها على الميزانية، وأن تعتمد، بشكل خاص، سياسات ضريبية تعكس

(٣٢) انظر www.labour.ie/press/listing/13310363804255512.html.

على نحو مناسب الحاجة إلى تسخير جميع الموارد المتاحة من أجل الوفاء بالتزامات الدولة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع تجنب التدابير التي قد تؤثر سلباً في تمتع الفئات الأكثر تعرضاً للخطر بحقوق الإنسان. وبوجه خاص، حثت المقررة الخاصة الحكومة على مراجعة الضريبة الاجتماعية الشاملة وعلى النظر في خفض بعض المزايا الضريبية.

٩٧- ومن الجوانب الإيجابية التي لاحظتها المقررة الخاصة أن ميزانية عام ٢٠١٢ ترفع بصورة كبيرة عتبة دفع الضريبة الاجتماعية الشاملة. ومن شأن هذا التعديل أن يضمن عدم تعرض من يواجهون أشد الصعوبات المالية لمزيد من الحرمان بسبب فرض الضريبة الاجتماعية الشاملة. ومع ذلك، تلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن الميزانية تتضمن أيضاً زيادة في ضريبة القيمة المضافة من ٢١ في المائة إلى ٢٣ في المائة. وهذه الضرائب تنازلية، وتمثل عبئاً شديد الثقل على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل.

٢- مشاركة المجتمع المدني

٩٨- ثمة توصية محورية أخرى قدمتها المقررة الخاصة هي أن تجري الحكومة مراجعة لخطة الميزانية والإنعاش من منظور حقوق الإنسان لضمان توافقها مع التزامات آيرلندا الدولية بحقوق الإنسان، وأن تعمل على إشراك المجتمع المدني وأفراد الجمهور مشاركة مجدية وفعالة.

٩٩- وتنوِّه المقررة الخاصة بالمشاورات الواسعة النطاق التي يسرتها الحكومة مع الجمهور في فترة التحضير للاستعراض الدوري الشامل الذي جرى في شباط/فبراير ٢٠١١ (A/HRC/WG.6/12/IRL/1، الفقرة ٣). وقد أفادت منظمات المجتمع المدني بحدوث تحسن في الشفافية وفي المشاركة في عملية وضع الميزانية. غير أن الخفض المتواصل في تمويل المجتمع والمنظمات الطوعية، الذي وصل أحياناً إلى ١٠٠ في المائة، ينم عن أن شواغل المجتمع المدني لم تدرج على نحو مجدٍ في السياسة المتعلقة بالميزانية.

١٠٠- ولم يُحرز تقدم واضح فيما يتعلق بتقييم آثار سياسات تعديل الميزانية على حقوق الإنسان. أضف إلى ذلك أنه رغم توصية المقررة الخاصة بأن تصمم وتُدار الدائرة الجديدة المعنية بالعمل والاستحقاقات من منظور حقوق الإنسان، تشير المعلومات الواردة إلى أن وثائق التخطيط الأولية لا تراعي شواغل حقوق الإنسان.

جيم- الحماية الاجتماعية

١٠١- كانت المقررة الخاصة قد حذّرت الحكومة من إجراء المزيد من التعديلات على الميزانية في شكل خفض في تمويل الخدمات العامة وفي مزايا الحماية الاجتماعية، نظراً إلى دورهما المحوري في إبقاء الكثير من الأسر الآيرلندية خارج دائرة الفقر. ومن المؤسف أن العديد من التخفيضات المدرجة في ميزانية عام ٢٠١٢ ستقلل من فعالية مزايا الحماية الاجتماعية والخدمات العامة وإمكانية الاستفادة منهما. وتشمل هذه التخفيضات، مثلاً،

مبلغ ٤٧٥ مليون يورو من ميزانية الحماية الاجتماعية. وتعرب أيضاً المقررة الخاصة عن قلقها إزاء الانخفاضات و/أو التغييرات في معايير استحقاق إعانات الأطفال، واستحقاقات الأسر الوحيدة الوالد، ومنحة الملابس والأحذية عند دخول المدارس، وبدل الوقود، مما يزيد من صعوبة الحصول على الإعانات من جانب من هم أشد احتياجاً إليها.

١٠٢- ولا يزال القلق يساور المقررة الخاصة إزاء تطبيق "شرط الإقامة المعتادة" للحصول على مزايا الحماية الاجتماعية. ومن شأن هذا الشرط أن يهدد بشدة فرص الحصول على الخدمات الأساسية وبالتالي، تمتع أفراد الفئات الضعيفة بحقوق الإنسان، لا سيما المشردين والرُّحّل وملتمسي اللجوء والعمال المهاجرين وكذلك المهاجرين الآيرلنديين العائدين. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على مراجعة أثر هذا الشرط، على سبيل الأولوية.

دال- وضع الفئات المعرضة للفقر

١- الأطفال

١٠٣- تلاحظ المقررة الخاصة بقلق أن الأطفال لا يزالون ضمن أشد الفئات تضرراً من الانكماش الاقتصادي، إذ تبلغ نسبة الأطفال المعرضين لخطر الفقر ١٩,٥ في المائة، ونسبة الأطفال الذين يعانون من الحرمان المادي ٣٠,٢ في المائة[٣٣]. وفي هذا السياق، تأسف المقررة الخاصة لعدم مراعاة توصياتها المتعلقة بالمحافظة على إعانات الأطفال وغيرها من البدلات في التطورات الأخيرة؛ فقد خفضت ميزانية عام ٢٠١٢ الإعانة المدفوعة للطفل الثالث والرابع وخفضت منحة الملابس والأحذية عند دخول المدارس. وتلاحظ المقررة الخاصة أن هذه التخفيضات سيكون لها تأثير غير متناسب على الأسر المعيشية الوحيدة الوالد، نظراً إلى أن هذه الأسر تقع ضمن الفئات الأكثر تعرضاً للفقر في آيرلندا.

١٠٤- ومع ذلك ترحب المقررة الخاصة بالفعل بإنشاء إدارة شؤون الأطفال والشباب في حزيران/يونيه ٢٠١١، وتأمل في أن تساعد هذه الإدارة الحكومة على ضمان إيلاء أولوية لمصالح الطفل الفضلى وفقاً لالتزامات آيرلندا بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

٢- الأشخاص ذوو الإعاقة

١٠٥- ترحب المقررة الخاصة بعدم إقرار التخفيضات المقترحة في بدل العجز المدفوع للمعوقين من الشباب، وهي التخفيضات المدرجة أصلاً في ميزانية عام ٢٠١٢، وذلك في انتظار مراجعتها. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على الاعتراف بالدور المحوري لاستحقاقات الحماية الاجتماعية

(٣٣) Central Statistics Office, "Survey on Income and Living Conditions 2010: preliminary results", 30 November 2011, pp. 3 and 5, available from www.cso.ie/en/media/csoie/releasespublications/documents/silc/2010/prelimsilc_2010.pdf.

في إخراج الأطفال ذوي الإعاقة من براثن الفقر، وذلك بسحب الأبواب ذات الصلة بذلك من القوانين، كما تسلط الضوء على الحاجة إلى إجراء تقييمات ذات طابع مؤسسي وأكثر شمولاً، في إطار عملية وضع الميزانية، لآثار تلك التخفيضات على حقوق الإنسان.

٣- الرُّحّل

١٠٦- أشار تقرير البعثة إلى أن التمييز المنهجي ضد الرُّحّل يزيد تعرضهم للفقر ولانخفاض مأمول الحياة ويؤثر على تعليمهم. وتنوِّه المقررة الخاصة بإعلان آيرلندا أثناء الاستعراض الدوري الشامل أنها "تنظر جدياً" في الاعتراف بالرُّحّل كجماعة إثنية، وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى الاعتراف بهم على سبيل الأولوية. وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها إزاء التقدم المحدود المحرز في وضع استراتيجية وطنية جديدة تتعلق بصحة الرُّحّل أو في توفير مساكن تلبي احتياجاتهم الخاصة. وتدعو المقررة الخاصة آيرلندا إلى النظر بعناية في توصياتها المتعلقة بالخدمات المقدمة لجماعة الرُّحّل في مجالات الصحة والسكن والتعليم.

٤- المشردون ومن يعيشون في أوضاع سكن متدنية

١٠٧- كانت المقررة الخاصة قد حثت الحكومة على اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الحاجة إلى السكن الاجتماعي، وعلى اتخاذ تدابير لتوفير احتياجات السكن على الأجل الطويل في البلد من منظور نهج قائم على الحقوق. ومن المؤسف أنه لم يُتخذ أي إجراء في هذا الصدد، حيث تضمنت ميزانية عام ٢٠١٢ انخفاضاً كبيراً في ميزانية السكن الاجتماعي، مع زيادة قدرها ٢٠ في المائة في الحد الأدنى للاشتراكات الواجب دفعها من جانب المستأجرين الذين يحصلون على إعانة الإيجار.

٥- ملتمسو اللجوء واللاجئون

١٠٨- أوصت المقررة الخاصة بأن تراجع آيرلندا نظام التوفير المباشر للخدمات، وأن تكفل تمتع ملتمسي اللجوء تمتعاً كاملاً بحقوقهم في الحياة الأسرية والضمان الاجتماعي، والوصول إلى سوق العمل، وغير ذلك من الحقوق. غير أن هذه التوصية لم تُنفذ. ومع ذلك، ترحب المقررة الخاصة بالمعلومات التي تفيد بأن مشروع قانون الهجرة والإقامة والحماية لعام ٢٠١٠ يتضمن أحكاماً تنص على الأخذ بإجراء وحيد لتحديد سبل حماية ملتمسي اللجوء واللاجئين. واعترفت آيرلندا، أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل، بوجود تأخر غير مقبول في معالجة طلبات الحصول على الجنسية، وأشارت إلى أنها ستنفذ خلال ستة أشهر تدابير لتيسير هذه العملية (A/HRC/WG.6/12/IRL/1، الفقرة ١٤٥). وتحث المقررة الخاصة الحكومة على الوفاء بهذا الالتزام وعلى ضمان استناد النظام الجديد إلى مبادئ حقوق الإنسان.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٠٩- إن متابعة التوصيات الواردة في تقارير البعثة القطرية أمر جوهري لضمان نجاح الإجراءات الخاصة في إحداث تأثير. وتسلط أيضاً المقررة الخاصة الضوء في هذا التقرير على عدد من التحديات التي تجعل من الصعب القيام بتقييم المتابعة.

١١٠- وقد اعتمد نطاق وعمق عملية تقييم المتابعة، إلى حد كبير، على مستوى مشاركة الدول المعنية؛ ودرجة تمكّن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من المشاركة في عملية المتابعة؛ ومدى توافر المعلومات والبيانات الحديثة المتعلقة بالفقر. ولاحظت المقررة الخاصة، في التقييم الذي أجرته، تبايناً شديداً في مستويات المشاركة والاستجابة وتوافر المعلومات ودقة البيانات.

١١١- غير أن المقررة الخاصة تعتقد أن تقييم المتابعة كان مفيداً، فهو يبين أنه إذا وُجدت الإرادة السياسية الكافية فمن الممكن تحقيق تقدم ملموس في التصدي للفقر والوفاء بحقوق الإنسان في فترة زمنية قصيرة. وتسلم المقررة الخاصة بأنه كان للانكماش الاقتصادي العالمي في بعض الدول التي جرى استعراضها تأثير على توافر الموارد المخصصة للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان. ومع ذلك، أدت التدابير المتخذة للتصدي للأزمات، في بعض الحالات، إلى الحد من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وربما كان من الممكن النظر في بدائل أخرى أقل ضرراً.

١١٢- وتأمل المقررة الخاصة في أن يساعد هذا التقييم الدول المعنية على اتخاذ مزيد من الخطوات اللازمة لضمان حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان لمن يعيشون في فقر. وتأمل أيضاً في أن يحقق تقرير المتابعة هذا فائدة للأفرقة القطرية للأمم المتحدة ولمنظمات المجتمع المدني. وتتوقع المقررة الخاصة أن تسهم هذه العملية في الدورة القادمة للاستعراض الدوري الشامل وفي الجهود التي يبذلها حالياً مجلس حقوق الإنسان والمكلفون بالإجراءات الخاصة في سبيل تحسين إجراءات متابعة التوصيات الصادرة من آليات حقوق الإنسان.

١١٣- ويسلط إعداد هذا التقرير الضوء على بعض المسائل الرئيسية التي ينبغي لمجلس حقوق الإنسان النظر فيها:

(أ) *الحاجة إلى إنشاء إجراء مؤسسي للمتابعة.* فبينما بذل عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة جهوداً منهجية أو متفرقة لمتابعة التوصيات، يتضح للمقررة الخاصة أن من الممكن تحسين التصدي لعدد من التحديات والقيود التي واجهت عملية إعداد هذا التقرير عن طريق اعتماد إجراء مؤسسي لمتابعة الزيارات القطرية التي

يقوم بها جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[٣٤]. فالزيارات القطرية تعتبر من أهم أساليب عمل المكلفين بالولايات وأكثرها فعالية، غير أن الافتقار إلى آلية منهجية للمتابعة قد يعوق إسهامهم وتأثيرهم في الأجل الطويل. وتشجع المقررة الخاصة الدول والجهات المعنية الأخرى على اعتماد آلية من هذا القبيل على سبيل الأولوية؛

(ب) *تعزيز الحوار البنّاء بين الدول والإجراءات الخاصة*. فرغم أن الدول دعت إلى تحسين عملية متابعة الزيارات القطرية[٣٥]، عادة ما تواجه جهود المتابعة التي يبذلها المكلفون بالولايات عوائق بسبب عدم التعاون من جانب الدول. كما أن عدم كفاية مشاركة الدول يؤدي إلى الحد من إمكانية إجراء حوار تفاعلي مستمر بين الدول والإجراءات الخاصة حوار من الممكن أن يسهم في تحسين كل من حالة حقوق الإنسان في البلد وعمل الإجراءات الخاصة. ومع التسليم بأن للدول طلبات متعددة وأحياناً متزامنة من آليات مختلفة لحقوق الإنسان (الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة الأخرى)، فيما يتعلق بالإبلاغ والمتابعة، فإن تجربة إعداد هذا التقرير تشير إلى أن من الممكن للدول، ولو بموارد محدودة، أن تجيب في الوقت المناسب وبطريقة موضوعية عن أي استفسار بشأن التطورات المتعلقة بالتوصيات؛

(ج) *إنشاء آلية وطنية لمتابعة التوصيات*. فبالإضافة إلى مشاركة الدول في التقييم الخارجي للتقدم المحرز، وذلك من خلال الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، ينبغي لهذه الدول إجراء مراجعة داخلية للتقدم المحرز نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد عن طريق المشاورات الوطنية الدورية وبمشاركة فعالة من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

١١٤- وقد ترغب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في النظر فيما يلي:

(أ) *تعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*. فلا غنى عن الشراكات الجيدة الأداء والمستمرة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان رصد التطورات المتصلة بالتوصيات رصداً فعالاً، وخاصة في حالات عدم توفر المعلومات والبيانات الرسمية أو عدم إمكانية الوصول إليها من خارج البلد. ولا ينبغي أن يقتصر

---

(٣٤) كرر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في اجتماعاتهم السنوية، الدعوة إلى إنشاء آلية للمتابعة أكثر منهجية. انظر أيضاً Ted Piccone, *Catalysts for Rights: The Unique Contribution of the UN's Independent Experts on Human Rights* (Washington, D.C., The Brookings Institution, October 2010).

(٣٥) انظر، مثلاً، الاجتماع الثامن عشر لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/18/41)، الفقرة ٣٤.

الاتصال بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مناسبات محددة (مثل الزيارات القطرية أو تقديم تقارير البعثات القطرية إلى مجلس حقوق الإنسان)، وإنما ينبغي أن يستند هذا الاتصال إلى معلومات متدفقة من الأطراف المعنية يعزز بعضها بعضاً. وقد تلقت المقررة الخاصة دعماً قوياً من بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان المعنية في وقت الزيارة وإعداد التقرير. غير أن المقررة الخاصة تلاحظ أيضاً الحاجة إلى تعزيز التعاون المستمر بين الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع التسليم بمحدودية القدرات والموارد المتاحة لبعض هذه المؤسسات؛

(ب) *تعزيز التعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة*. ففي إطار الزيارات القطرية التي يتناولها هذا التقرير بالتقييم، بدأت الشراكة مع الفريق القطري للأمم المتحدة ومع الكيان الميداني لحقوق الإنسان، حيثما وجد، منذ المراحل الأولى للتحضير للبعثة، وتواصلت خلال العملية بأكملها. كما أن مستوى مشاركة الكيانات التابعة للأمم المتحدة، الموجودة على المستوى القطري، في التحضير للزيارة القطرية وإجرائها، يؤثر أيضاً في مدى جدوى المتابعة. وبينما تعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لشركاء الأمم المتحدة لما قدموه من معلومات من أجل إعداد هذا التقرير، فإنها تلاحظ أن عمق المعلومات المتاحة ونطاقها يتفاوتان تفاوتاً كبيراً، وأن المعلومات التي تلقتها كانت بالغة النفع في حالة وجود كيانات أو جهات تنسيق محددة معنية بحقوق الإنسان في البلدان والوكالات المعنية. وتسلّم المقررة الخاصة بضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين تنسيق عملية متابعة التوصيات مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، من حيث تيسير أنشطة المتابعة، وإدراج توصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في خطط العمل، وتقديم معلومات للمكلفين بولايات بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات؛

(ج) *تعزيز التنسيق فيما بين الإجراءات الخاصة وبين الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات*. وقد أشارت المقررة الخاصة، في تقريرها عن البعثة، إلى التوصيات المقدمة من المكلفين الآخرين بولايات الذين سبق لهم زيارة البلد المعني، وإلى الملاحظات الختامية التي قدمتها هيئات المعاهدات فيما يتعلق بالبلد. وأشارت هيئات المعاهدات والمكلفون الآخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بدورهم، إلى نتائج وتوصيات المقررة الخاصة في مناقشاتهم وتأملاتهم (انظر، مثلاً، CERD/C/VNM/Q/10-14) وفي تقاريرهم (انظر، مثلاً، A/HRC/17/26/Add.4، الفقرة ٧). وينبغي العمل على زيادة تنسيق ومأسسة هذه الممارسات التي يعزز بعضها بعضاً، والتي هي بمثابة أدوات تكميلية للمتابعة، وذلك بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بغية تكثيف التعاون والتنسيق فيما بين آليات حقوق الإنسان (A/HRC/18/41، الفقرتان ٢٦ و٢٧).